منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة






عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥–٢٠١٤

استعراض سياق وبنية

التعليم من أجل التنمية المستدامة

٢٠٠٩

النتائج الرئيسية والسبل إلى الأمام

التعلّم من أجل عالم مستدام

عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ من خلال قرارها ٥٧/٢٥٤ عن استهلال عقد للأمم المتحدة عن التعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤). كما عهدت إلى اليونسكو بمسؤولية مزدوجة تتمثل في القيام بدور قيادي وتنسيقي للعقد على الصعيد العالمي من ناحية وبدور تنفيذي من ناحية أخرى.

وبالنظر إلى الأهداف الطموحة المحددة للعقد فقد أيقظ آمالاً واسعة لدى البلدان والأطراف الفاعلة الراغبة في تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة وتطويره، لذا فإن اليونسكو والدول الأعضاء فيها مطالبة بإحراز نتائج سريعة وبيّنة وملموسة.

خطة التنفيذ الدولية لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة: توفير مبادئ إرشادية

إن الخطة التنفيذية الدولية لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة التي أعدت بعد عملية تشاورية واسعة النطاق، توفر إطاراً عريضاً يتاح لجميع الجهات الفاعلة أن تقدم مساهماتها المتنوعة من خلاله. وهذه الخطة التنفيذية هي عبارة عن وثيقة استراتيجية تركز في المقام الأول على ما التزمت الأمم بتحقيقه من خلال عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في ظل قيادة اليونسكو. وهي تلخص غايات العقد وأهدافه وعلاقاته بأهم المبادرات الأخرى ذات الصلة بالتعليم والتنمية، مثل الأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية.

الرصد والتقييم: الوقوف على التطورات التي تحدث في إطار العقد

تعد عمليتا الرصد والتقييم واحدة من استراتيجيات التنفيذ السبع التي حددتها الخطة التنفيذية الدولية. وتؤكد استراتيجية الرصد والتقييم على أهمية وضع مؤشرات كافية وملائمة على جميع المستويات – المحلي والإقليمي والدولي– لكل من المبادرات والبرامج التي تنفذ في إطار العقد.

فريق الخبراء المعني بالرصد والتقييم

عينت اليونسكو فريق خبراء معنياً بالرصد والتقييم يضم خبراء دوليين في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويتولى هذا الفريق إسداء المشورة والدعم على المستوى التقني لمساعدتها في تطوير عملية الرصد والتقييم الخاصة بالعقد وتنفيذها.

التعلّم من أجل عالم مستدام: سلسلة تقارير الرصد والتقييم الخاصة بالعقد

ستصدر تقارير رصد وتقييم عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة تحت عنوان «التعلّم من أجل عالم مستدام» في أثناء المدة التي يستغرقها العقد – في ٢٠٠٩ و٢٠١١ و٢٠١٥.

وسوف تتم صياغة هذه التقارير استناداً إلى عملية رصد وتقييم محددة بدقة وتشتمل على المنهجيات والمؤشرات المناسبة.

ويستعرض تقرير رصد وتقييم العقد لعام ٢٠٠٩ المعنون «التعلّم من أجل عالم مستدام: استعراض سياق وبنية التعليم من أجل التنمية المستدامة» التقدم المحرز والتحديات المطروحة خلال السنوات الخمس الأولى في وضع الترتيبات والاستراتيجيات والآليات والأطر الكفيلة بتطوير وتطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة. كما يبيّن سبل التطوير خلال النصف الثاني من العقد.



© UNESCO/Michel Ravassard

النتائج الرئيسية

١ – مغزى التعليم من أجل التنمية المستدامة

إن الاختلافات الموجودة على الصعيد الإقليمي والوطني والدولي تؤثر على مغزى التعليم من أجل التنمية المستدامة. فالنزعة الاستهلاكية المفرطة، والاعتماد الكبير على النفط، واستفحال الفقر، وارتفاع معدلات تفشي فيروس ومرض الإيدز، والتناقص السريع للتنوع البيولوجي، والتصحر، كلها عوامل من أخرى كثيرة تؤثر على طريقة تفسير مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أن تفسير مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة بطرائق مختلفة أمر ينبغي تشجيعه، ولكن أهمية ترابط الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية للتنمية ينبغي أن يكون العامل المشترك الذي يتخلل جميع أنواع التعليم والتعلم من أجل التنمية المستدامة.

٢ – مساهمات الأمم المتحدة في العقد

يتميز هذا العقد بأنه من مبادرات الأمم المتحدة التي تستدعي مشاركة عدد من وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة. فقد اضطلعت وكالات الأمم المتحدة في إطار تنفيذ العقد منها بالعديد من الأنشطة والمبادرات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني منها على سبيل المثال لا الحصر عقد العديد من حلقات العمل والاجتماعات ذات صلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وإصدار العديد من المطبوعات بهذا الشأن.

ولكن لا يزال ينبغي بذل الكثير من الجهود قبل أن تصبح الاستجابة المنسقة للأمم المتحدة وفقاً لمبدأ «توحيد الأداء» حقيقة واقعة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون تعزيز الموارد المالية والبشرية عاملاً مساعداً على تحسين عملية تنفيذ العقد.

٣ – الهيئات الوطنية لتنسيق التعليم من أجل التنمية المستدامة

يعد وجود هيئة تنسيق وطنية معنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة أمراً حيوياً لتنفيذ هذا النوع من التعليم في البلد المعني. ومن بين البلدان التي ردت على الاستبيان الخاص بعملية رصد وتقييم التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٨ والبالغ مجموعها ٩٧ بلداً، أشار ٧٩ بلداً إلى وجود هيئة تنسيق وطنية معنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من الزيادة السريعة الملاحظة في إنشاء هيئات تنسيق وطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، فمن الضروري إعمال المزيد من التفكير والتأمل في العمليات المؤدية إلى إنشاء مثل هذه الهيئات والدور الذي يفترض فيها أن تؤديه.



© Roland K. Jahnke

٤ – التعليم من أجل التنمية المستدامة في الوثائق الخاصة بالسياسات الوطنية

يحتل موضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة موقعاً بارزاً في طائفة واسعة من الوثائق الخاصة بالسياسات الوطنية. وفي معظم الحالات، يتم دمج هذا التعليم في السياسات التعليمية والمناهج الدراسية الوطنية في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي. ويلاحظ كذلك حضور التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات البيئية وسياسات التنمية المستدامة الوطنية.

ولكن السياسات أو الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة تحديداً بالتعليم من أجل التنمية المستدامة ليست شائعة في معظم البلدان التي أجابت على استبيان عام ٢٠٠٨. ولذا ينبغي حشد الطاقات على الصعيدين الدولي والإقليمي لتشجيع البلدان على وضع سياسات أو استراتيجيات وطنية خاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٥ – التعاون بين الدوائر الحكومية لتطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة

أشار معظم البلدان التي أجابت على استبيان عام ٢٠٠٨ إلى افتقارها لبنية من شأنها تيسير التعاون بين الدوائر الحكومية لتطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة. وقد يُعزى ذلك إلى ضعف التمرس في التفكير عبر الدوائر الحكومية لدى راسمي السياسات.

غير أن العديد من الدول التي أجابت على الاستبيان أشارت إلى أنها كثفت جهودها لإقامة الروابط بين الوزارات والأطراف الفاعلة الأخرى فيما يتعلق بموضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٦ – التعليم من أجل التنمية المستدامة في بُنى التعليم النظامي

يدل الدعم الذي تقدمه الحكومات لدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في تعليمها النظامي، ولا سيما في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، على تحقيق تقدم في معظم البلدان التي أجابت على استبيان عام ٢٠٠٨.


© UNESCO/Niamh Burke

ومن بين الأساليب التي اعتمدتها البلدان لدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في بنى التعليم النظامي ما يلي: إدراج قضايا التنمية المستدامة في المناهج الدراسية القائمة، واعتماد نهوج جديدة للتعلم مثل التعليم والتعلم المتعدد التخصصات، وإعادة تصميم المناهج الدراسية.

وبدا دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة واضحاً في مجال إعداد المعلمين، وفي التعليم العالي والتدريب في المجال التقني والمهني؛ غير أن دمجه في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لا يحظى بالكثير من الدعم.

٧ – التعليم من أجل التنمية المستدامة في بُنى التعليم غير النظامي وغير الرسمي

على الرغم من أن مسألة تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في بُنى التعليم غير النظامي وغير الرسمي مدرجة في خطط معظم البلدان التي أجابت على الاستبيان، وفي برامج شبكات الأطراف المعنية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، فلا يتوافر سوى قدر ضئيل من المعلومات عن عدد من المسائل مثل توافر الأموال المخصصة لهذا التعليم، والجمهور المتوقع استهدافه بالأنشطة المتصلة به، أو طريقة استخدام وتوزيع الموارد المتاحة ذات الصلة بهذا التعليم بشكليها المطبوع والرقمي.

ومن الضروري انتهاج أساليب جديدة لإيجاد حلول لهذه التحديات.

٨ – البحث والتطوير والنشر في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة

يتعين إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للبحث والتطوير في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في معظم مناطق العالم. وفضلاً عن ذلك، فإن المنح الدراسية في مجال البحوث المتعلقة بهذا التعليم ليست شائعة على الإطلاق، كما لا تحظى أنشطة التجديد وبناء القدرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة سوى بالقليل من الدعم المالي. وتنصب البحوث القليلة التي تجرى في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة على التعليم النظامي.

ونظراً للزيادة الحادة التي تشهدها حالياً ممارسة التعليم من أجل التنمية المستدامة، يتعين على الحكومات الوطنية أن تدعم وضع خطط لتقييم جودة هذا التعليم.

٩ – الربط الشبكي على الصعيد الدولي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة

ثمة أمثلة كثيرة وشواهد غنية على التعاون الإقليمي في جميع مناطق عمل اليونسكو، مما يوحي بوجود زيادة ملحوظة في الربط الشبكي الدولي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتبين بعض تلك الأمثلة الطرائق المختلفة المتبعة لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة.

ونجد من بين الجماعات أو المنظمات المشاركة عادة في الشبكات المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة ما يلي: الجامعات، والحكومات الوطنية والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية.

١٠–توافر ميزانيات عامة و/أو حوافز اقتصادية خاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

تُشير نتائج الاستبيان إلى أن التعليم من أجل التنمية المستدامة لا يحظى في معظم البلدان إلا بمستوى أدنى من الميزانيات العامة و/أو الحوافز الاقتصادية، بل يكاد لا يحظى من ذلك بشيء على الإطلاق.

باتت الحكومات تدرك اليوم أهمية جمع الأموال لدعم أنشطة ومشاريع التعليم من أجل التنمية المستدامة بغية ضمان النجاح في تطبيق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

ومن المهم أيضاً إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في صلب ميزانيات الوطنية. وبدأت بعض البلدان تأخذ في الحسبان تمويل التعليم من أجل التنمية المستدامة لدى وضع ميزانيات مختلف الوزارات عن طريق تحديد مدى اتفاق هذا التعليم مع وثائق السياسات الرئيسية لشتى القطاعات تيسيراً لتنسيق عمليات التمويل والبرمجة المشتركة بين القطاعات لهذا التعليم على المستوى الوطني.



UNESCO/Sake Rijpkema

السُبل إلى الأمام

حدد التقرير عشرة مجالات عمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وهذه المجالات هي التالية:

١ – تعزيز الوعي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

تمثل قلة الوعي والإلمام بالتعليم من أجل التنمية المستدامة عقبة كبرى أمام إقامة قاعدة مجتمعية وحكومية لدعم هذا التعليم.

فلا بد من التعريف بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على نحو بسيط ولكن مبتكر، وذلك بغية مساعدة الأفراد على تحديده وفهمه. وسعيا إلى بلوغ هذا الهدف، ينبغي تعزيز مشاركة وسائل الإعلام حتى تعرّف بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بطرق فعالة. فضلا عن ذلك، ينبغي تشجيع الاستخدام المبتكر لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى تساهم في تنمية الوعي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما بين الشباب.

٢ – إعادة توجيه المناهج الدراسية ومواد التدريس والتعلّم

تقتضي عملية تعزيز ودعم القدرات المتصلة بالتنمية المستدامة، مثل الفكر النقدي والقدرة على حل المشكلات وفهم التعقيدات، اعتماد نهوج مبتكرة. فينبغي تشجيع المدارس ومعاهد تطوير المناهج الدراسية ومعاهد البحوث التربوية على البحث عن أشكال جديدة للتعليم والتعلّم وتنميتها. كما ينبغي تعزيز ومساندة السياسات التعليمية التي تراعي هذه الأشكال الجديدة.

٣ – تنمية القدرات لخدمة التعليم من أجل التنمية المستدامة

ينبغي أن يركز الإعداد المهني المتصل بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على بناء قدرات طائفة واسعة من الجمهور تشمل المعلمين والميسرين والمديرين ورجال الأعمال القياديين وغيرهم. وهذا من شأنه إيجاد وتعزيز أشكال تعلّم جديدة ومبتكرة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والأحياء وأماكن العمل.

كما ينبغي تشجيع عملية بناء القدرات المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على مستوى التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

٤ – تعزيز عمليات البحث والرصد والتقييم المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

يكتسي دعم البحوث المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة أهمية بالغة في مجال تحسين نوعية هذا التعليم وتحسين قاعدة البيانات التي يستند إليها. وينبغي أن ترتكز هذه البحوث على ما يلي: (١) الأسس النظرية والخطاب النقدي للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ (٢) تحليل العناصر والجهود الداعمة أو المعيقة للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ (٣) تحليل إسهام التعليم من أجل التنمية المستدامة في المجتمع التربوي؛ (٤) تحليل إسهام التعليم من أجل التنمية المستدامة في استدامة المجتمع؛ (٥) استخدام البيانات المستمدة من البحوث بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة لتمكين أصحاب القرار من اتخاذ قرارات مستنيرة؛ (٦) ومتابعة التقدم المحرز في مجال عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (أي الرصد والتقييم).

وعلى نحو مماثل، ينبغي تعزيز البحث في التعليم غير النظامي وغير الرسمي، وتشجيع الجهات المانحة الدولية ومؤسسات البحث الوطنية على دعم البحوث المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

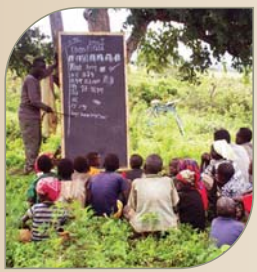
٥ – بناء صلات التآزر بين التعليم من أجل التنمية المستدامة و«صنوف» التعليم الأخرى

إن الدعوة إلى زيادة الترابط والتآزر بين التربية البيئية والتعليم من أجل التنمية المستدامة ينبغي أن تشمل صنوفا أخرى من التعليم.

إذ لا بد من بناء وتعزيز أوجه التآزر بين التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم من أجل السلام، والتعليم الذي يُعنى بقضايا الجنسين، والتعليم الجامع، والتعليم في مجال الصحة من التعليم وغير ذلك من صنوف التعليم.

٦ – إيجاد موارد ومواد للتعليم من أجل التنمية المستدامة

على الرغم من توفر بعض المواد المرجعية فيما يتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، إلا أن هناك نقصاً عاماً في المواد التعليمية في هذا المجال. وغالبا ما تضطر البلدان جراء ذلك إلى اللجوء إلى وثائق تتناول قضايا التنمية المستدامة أو التربية البيئية. فلا بد والحالة هذه من إعداد وإنتاج مواد تدريس وتعلّم خاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بعدة لغات.



© UNESCO/Katy Anis

كما ينبغي تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للوصول إلى قاعدة أكبر من الجمهور. ويمكن استخدام برامج تشاطر المعلومات والموارد المشاعة (مثل المواقع التي تتيح لمستخدميها أن يقدموا مساهمات لإثراء محتواها ويدخلوا تصويبات على محتوى الموقع) لتيسير إتاحة المواد الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

وينبغي مراقبة جودة هذه المواد واتصالها بالواقع وتحديثها عندما يقتضي الأمر ذلك.

٧ – تعزيز التعاون الدولي والإقليمي

تتسم عملية إقامة الشبكات الأقاليمية والإقليمية بدور هام في المضي قدماً في جدول أعمال التعليم من أجل التنمية المستدامة. فيجب تشجيع وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشمال، وفيما بين بلدان الجنوب، وفيما بين بلدان الشمال والجنوب والجنوب على نحو أكثر فعالية في النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويجب أن يكون تعزيز الشبكات الإقليمية القائمة وإقامة شبكات إقليمية جديدة من أولويات جداول أعمال التعاون الإقليمي.

وينبغي مراجعة الاستراتيجيات الإقليمية الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على نحو دوري، حتى تعبر هذه الاستراتيجيات عن الأولويات الإقليمية المتغيّرة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويجب تشجيع الأطراف الفاعلة الإقليمية على المساهمة في الاستراتيجيات الإقليمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة وعلى تنفيذ هذه الاستراتيجيات، من أجل ضمان إمساك هذه الأطراف بزمام الاستراتيجيات وزيادة أثرها.

٨ – تعزيز إقامة شبكات وطنية

ينبغي بذل جهود حثيثة في النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة لتشجيع إقامة شبكات التعليم من أجل التنمية المستدامة والارتقاء بها على الصعيدين الوطني والمحلي. ويمكن أن يستفاد من لجان التنمية المستدامة واتفاقات التنمية المستدامة كمحركات تدفع في اتجاه إقامة شبكات وطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويتعين على هذه الشبكات أن تراعي الرؤية المحلية ورؤية السكان الأصليين في التنمية المستدامة، مما ييسر المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية المهمشة ومجموعات السكان الأصليين.

٩ – تعزيز التنسيق

إن تحقيق التآزر بين القطاعات وتحسين التعاون بين مختلف الوزارات المستويات الحكومية أمر ضروري من أجل الارتقاء بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

ولا يقل عن ذلك أهمية التنسيق بين الأطراف الفاعلة الكبرى – مثل المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والحكومات – من أجل رسم وتعزيز استراتيجيات وأُطر وطنية تدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة.

وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يستلزم التعليم من أجل التنمية المستدامة تفكيراً إبداعياً يتخطى الحدود الراهنة من أجل تأمين استجابة متضافرة للأمم المتحدة، في إطار مبادرة "توحيد الأداء"، لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وسعياً إلى بلوغ هذا الهدف، ينبغي أن يكون التنسيق داخل الوكالات وبين الوكالات والتعاون بينها من أولويات النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة.

١٠ – زيادة تمويل التعليم من أجل التنمية المستدامة

إن جمع الأموال اللازمة لتمويل أنشطة ومشاريع التعليم من أجل التنمية المستدامة عامل رئيسي في ضمان النجاح في بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ولكن ينبغي ألا يترك موضوع توفير الموارد اللازمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة للحكومات وحدها. ويمكن أن تصبح الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك القطاع الخاص، من كبار المساهمين في هذا المجال. وينبغي إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامج العمل الوطنية وفي أطر الميزنة وخطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ومن المهم أيضاً دعوة جميع الوزارات المعنية إلى تخصيص ميزانية خاصة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.



UNESCO / Dominique Roger

Designed by: www.chittlesoft.com

انتقال إلى النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة

بعد إجراء عملية مشاورة داخلية، أقامت اليونسكو اتصالات مع الفريق المرجعي لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وفريق الخبراء المعني برصد العقد المذكور وتقييمه، والفريق الاستشاري الدولي للمؤتمر العالمي، واللجنة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، في إطار عملية تشاور مع الأطراف المعنية المتعددة من أجل إعداد استراتيجية للنصف الثاني من العقد.

وترمي هذه الاستراتيجية إلى ضمان الإحساس بامتلاك البرامج والالتزام بها لدى قطاعات برنامج اليونسكو ومعاهد المنظمة ومكاتبها الميدانية من أجل زيادة السرعة والتركيز في تنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وستنفذ استراتيجية اليونسكو بالتنسيق مع خطة التنفيذ الدولية التي ستوفر – بالاشتراك مع إعلان بون – الإطار الاستراتيجي العالمي لليونسكو وشركائها في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة خلال النصف الثاني من العقد.

وستوفر الاستراتيجية مجموعة من الأولويات المركزة التي ستتيح تفعيل المعارف وزيادة إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع مستويات التعليم على اختلاف أنواعه ومؤسساته.

وستركز اليونسكو أنشطتها الخاصة بالنصف الثاني من العقد المذكور على أربعة مجالات رئيسية للنشاط الاستراتيجي خلال السنوات الخمس المقبلة، وهي التالية:

١ – تعزيز أوجه التآزر مع مختلف المبادرات الخاصة بالتعليم والتنمية (التعليم للجميع، والأهداف الإنمائية للألفية، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، والمبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الإيدز والتعليم) وتدعيم الشراكة بين الأطراف المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٢ – تنمية القدرات وتعزيزها فيما يخص التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٣ – بناء المعارف المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وتشاطرها وتطبيقها؛

٤ – ترويج التعليم من أجل التنمية المستدامة، ورفع مستوى وعي الناس وفهمهم للاستدامة.





Japanese Funds-in-Trust

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة